وشارك تسادوك زامير في الرأي حيث قال: «لا يوجد اي تماثل بين الافراج عن الاسرى [الفدائيين] وبين الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي» (المصدر نفسه).

اما نفتالي اور ـ نير، فعلق على الجلبة المفتعلة في اسرائيل تجاه عملية تبادل الاسرى بالقول: «ان اشد منتقدي الحكومة تجاه هذه العملية هم بالتحديد رجال حركة غوش ايمونيم. هذه الحركة التي تحمل علم النهب والضم واستخدام اليد القوية ضد المواطنين العرب، وهي التي ايدت، بحماس كبير، حرب لبنان، وفي الوقت ذاته، غير مستعدة لدفع ثمن الافراج عن جنود الجيش الاسرائيلي الذين نفذوا، عملياً، خطها الايديولوجي. ومقابل هذا، يطالبون بالافراج عن رفاقهم. وقد ترأس هذا التيار القائم باعمال رئيس الحكومة اسحق شامير، الذي اثبت ان ماضيه الشخصي هو الخط الذي يوجه تصرفاته وان المبادىء والقيم بعيدة عنه» (يديعوت احرونوت، ٢٩/٥/١٩٨٥).

من جهة اخرى، بارك رئيس عصبة حقوق الانسان والمواطن الدكتور يسرائيل شاحاك، عملية تبادل الاسرى واثنى على بقاء مئات الفدائيين المحررين في وطنهم، واعتبر ذلك اعترافاً اسرائيلياً، ولو بشكل غير مباشر، بحق الفلسطينيين في العيش في وطنهم. ودعا شاحاك الى الافراج عن جميع السجناء الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، الذين ادينوا بالقيام باعمال في إطار النضال القومي الفلسطيني (صوت البلاد، ٥/٦/١٩٨٥).

اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

الاستيطان ومصادرة الاراضي

شهدت وتيرة الضم الزاحف الى الاراضي العربية المحتلة، اتساعاً وتصاعداً خطيرين خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٤. وتزايدت هذه الوتيرة عبر الحملة الاستيطانية المكثفة التي شهدتها هذه المناطق في الاسبوعين الاخيرين من معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر التي جرت بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٤. كما تبعتها حملة اخرى، اقل حجماً، غشية تشكيل حكومة «الوحدة الوطنية» في اواسط شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وقد جرت هاتان الحملتان بالتنسيق بين وزارة الدفاع الاسرائيلية واللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، وكان الهدف منها «تثبيت وقائع استيطانية جديدة على الارض تدعم الليكود وحلفاءه في معركة الانتخابات، ولخلق حقائق ناجزة أمام حكومة الوحدة الوطنية.

وقد بلغت هذه الهجمة الاستيطانية الجديدة من الاتساع والتسارع حجماً جعل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية تعلق قائلة: «اسرائيل تعيش اليوم اضخم حملة استيطانية في تاريخها» (معاريف، ٨/٦/١٩٨٤). وقد اشتملت هذه الهجمة، ايضاً، على مصادرة المزيد من الاراضي العربية المحتلة وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. فخلال الربع الثاني من العام ١٩٨٤، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه ٢٨١٨٨ دونماً (هآرتس، ١٠/٦/١٩٨٤).

ويتبين من بحث جديد اعده الدكتور ميرون بنبنستي واسامة الحلبي واهرون ترنر، وقد صدر من قبل «مشروع الضفة والقطاع»، ان اسرائيل تتحكم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بـ ٥٢ بالمئة، من اراضي الضفة. وتبلغ مساحة هذه الاراضي ٢,٨٤ مليون دونم